

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2007/IG.1/4/Add.1
22 February 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة

الدورة الثالثة

أبو ظبي، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المرأة في المنطقة العربية: واقع وتحديات وآفاق مستقبلية

الحركات النسائية في الوطن العربي: نظرة مستقبلية

موجز

أصدرت الإسكوا عام ٢٠٠٥ تقريرين الأول بعنوان "المرأة العربية: بيجين + ١٠" والثاني بعنوان "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي". وتتناول هذه الورقة التقرير الأخير حيث تعرض ملخصاً وصفيّاً لمضمونه وقراءة تحليلية لذلك المضمون.

ملاحظة: أعدت هذه الوثيقة السيدة فريدة البناني. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	٣-١	٣
أولاً- ملخص وصفي لتقرير "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي".....	٣٥-٤	٣
ألف- الإطار المفاهيمي.....	٩-٧	٤
باء- تقييم الحركتين.....	١٩-١٠	٤
جيم- الاستنتاجات الأساسية.....	٣٥-٢٠	٦
ثانياً- قراءة تحليلية نقدية لتقرير "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي".....	٥٦-٣٦	١٠
ألف- قراءة تحليلية نقدية للتقرير.....	٥٢-٣٧	١٠
باء- إستشراف آفاق المستقبل.....	٥٣	١٥
جيم- الخلاصة.....	٥٦-٥٤	١٧

مقدمة

- ١- منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، دأبت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على إصدار تقارير دورية حول التطورات في أوضاع المرأة العربية، مع التركيز في كل إصدار على موضوع من المواضيع المحورية والملحة للنهوض بالمرأة العربية. وضمن هذا الإطار أصدرت الإسكوا سنة ٢٠٠٥ تقريرين، الأول حول "المرأة العربية: بيجين + ١٠" (*) والثاني عن "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي".
- ٢- يتميز هذا التقرير بنظرته المتكاملة في تناوله الحركات في العالم العربي، حيث ينقل النشاط النسائي من "الممارسة" إلى "التوثيق"، ومن "الجزئية" إلى "الشمولية" ومن "الاستعراض" إلى "التحليل والانتقاد".
- ٣- ونظراً إلى أهمية هذا التقرير وانفراده في العالم العربي بتناول هذه الظاهرة الاجتماعية بالتأريخ والتقييم الشامل والتحليل والفحص والنقد، تهدف هذه الورقة إلى تقديم ملخص وصفي لمضمونه وإلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لذلك المضمون.

أولاً- ملخص وصفي لتقرير "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي"

- ٤- تناول تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لسنة ٢٠٠٥ موضوع الحركات النسائية في العالم العربي من زاوية تتبع مجالاً محدداً من مجالات الواقع العربي ألا وهو الحركات النسائية باعتبارها مظهراً من مظاهره ومكوناً جوهرياً من مكونات حركيته الجديدة.
- ٥- وسعياً إلى عرض خصائص هذه الحركات وقواسمها المشتركة، بأكثر ما يمكن من الدقة، فقد توخى التقرير تناول هذه الحركات في ثلاث مناطق جغرافية عربية، هي المشرق العربي، والمغرب العربي والخليج العربي وهي تتشابه فيما بينها أكثر ما تتشابه من حيث بنيتها الاجتماعية والاقتصادية وتطور الحركات النسائية فيها. كذلك وزع التقرير هذه الحركات إلى فئات ثلاث أساسية هي فئة التنظيمات النسائية ذات الغايات الخيرية، وفئة الحركات النسائية ذات البرامج المطالبة، وفئة الحركات النسائية الجديدة أو الحركات الهادفة إلى المساواة الكاملة بين النساء والرجال في كافة الميادين.
- ٦- وقد توقف التقرير عند ظروف نشأة هذه الحركات النسائية، وأخضعها لعملية تقييم شاملة عبر توضيح ملامحها الأساسية، وتحليل الآليات التي حكمت تاريخها ومراحل تطورها، وما أنتجت من رؤيا وخطاب، وما أحاط بنشاطاتها من عوامل تشجيع أو إحباط، إضافة إلى الأثر الذي خلفته في محيطها. وينبغي الأخذ بهذه الملاحظات الجوهرية قبل الإقدام على قراءة مضمونه.

(*) أصدرت الإسكوا هذا التقرير في بداية عام ٢٠٠٥، وهو يوثق أهم الإنجازات التي حققتها المرأة العربية، وأهم العقبات والتحديات التي واجهتها خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين، كما يطرح إطاراً إقليمياً لتخطي العقبات والتحديات خلال العقد المقبل.

ألف - الإطار المفاهيمي

٧- انطلق هذا التقرير من إطار مفاهيمي يتناول الحركات النسائية باعتبارها حركات اجتماعية، أي كفاعل اجتماعي مدرك للتحديات التي تواجهه، وساع إلى تحقيق مطالب استراتيجية كفيلة بإزالة التمييز واللامساواة بين الرجال والنساء، في مختلف مجالات الحياة، وتهيئة بيئة تمكينية تساهم في بناء قدراتهم الإنتاجية والإبداعية على حد سواء. ويتميز هذا الفاعل بقدر من التنظيم والاستمرارية والقدرة على إدخال التغيير المنشود.

٨- وفي هذا النطاق، ميز التقرير حول الحركات النسائية في العالم العربي بين الأداة والإنجازات، فإذا أفاضت دراسات كثيرة في تتبع الإنجازات التي حققها المجتمع المدني في البلدان العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وضمنها إنجازات الحركات النسائية، فإن التقرير قد أعطى الأولوية للأداة أي للتنظيمات النسائية التي تسعى إلى تحقيق تلك الإنجازات. ولم يتوقف عند بعض ملامح هذه الأخيرة إلا بالقدر الذي يساعد على رصد الآليات العملية، والخطط الميدانية التي وضعتها هذه التنظيمات لتحقيق مطالبها. لذلك اهتم التقرير بتتبع التنظيمات النسائية منذ نشأتها في ظل حركة النهضة العربية إلى أن نضجت بهياكلها المختلفة والمتنوعة خلال حقبة التحرر الوطني وقيام الدولة الوطنية، قبل أن تعرف نسقا جديداً في أوائل الثمانينات بتحول قسم منها إلى حركات نسائية.

٩- بالإضافة إلى ذلك، يتعين التمييز من ناحية ثانية بين الحركات النسائية التي تتدرج في نطاقها كافة التنظيمات النسائية العربية باختلاف أنشطتها وأهدافها، وبين الحركات النسائية الجديدة/النسائية التي تميزت برؤيا وخطاب جديدين يتسمان بالجزرية والجرأة الفكرية ويسعيان إلى تجاوز العثرات التي أعاقَت مسيرة الحركات النسائية.

باء - تقييم الحركتين

١٠- بناء على التمييز أعلاه، يقع التقرير في جزئين أساسيين، فيتناول الأول الحركات النسائية والثاني الحركات النسائية الجديدة من دون إحداث قطيعة بينهما، لأن تتبع الحركتين تاريخياً قد كشف عن ترابطهما وعن تولد الثانية من الأولى، وعن تقارب بين أهدافهما من حيث النوع واختلافهما من حيث الدرجة.

١- الحركات النسائية

١١- بعد أن ذكر التقرير بأن العالم العربي شهد تنامي عدد الحركات النسائية التي أصبحت تحتل حيزاً هاماً من المشهد العام الاجتماعي والثقافي والسياسي، طرح أسئلة كثيرة تتعلق بظروف نشأة هذه الحركات النسائية، ومراحل تطورها، والتصور والخطاب اللذين وجها ممارساتها، والخطط العملية التي اعتمدتها في نضالها. وقد تناول التقرير هذه القضايا من زاوية ارتباطها الوثيق بالسياقات الاجتماعية التي رافقت ظهور الحركات النسائية فتفاعلت هذه الأخيرة معها تأثراً وتأثيراً، مبرزاً التحديات والرهانات التي واجهتها في كل محطة من المحطات التاريخية، ومركزاً في كل مرة على تحليل النتائج المعرفية والعملية التي حققتها هذه الحركات وتقييم مدى تأثيرها في محيطها الاجتماعي.

١٢- وقد استوجب هذا التحليل اعتماد نهج تاريخي ساعد على رسم أربع مراحل مرت بها هذه الحركات، انطلاقاً من مرحلة التأسيس الفكري والنظري، التي كانت النهضة إطارها التاريخي والتي شهدت صياغة المفاهيم الأساسية التي قادت الحركات النسائية العربية حتى منتصف سبعينات القرن الماضي، مروراً بمرحلة بناء الذات وتوفير الأطر البشرية، التي شهدت التحول من حركة فكرية قوامها أفراد من النخبة الرجالية والنسائية إلى حركات نسائية تخوض النضال الجماهيري الاجتماعي والوطني بمختلف الوسائل المتاحة، انتقالاً إلى مرحلة الإنجاز التي شهدت تحقيق عدد من مطالب الحركات النسائية، كذلك التي تعلقت بقانون الأسرة وبالمشاركة في الحياة العامة، ووصولاً إلى مطلع الثمانينات وإلى مرحلة التجديد التي تميزت بظهور حركات نسائية من نوع جديد أعادت صياغة الرؤيا والخطاب النسائيين، وجسدت الانتقال من العمل الخيري إلى العمل الاستراتيجي، وجعلت من مقاومة التمييز الجنسي وكافة أشكال الإقصاء محور اهتمامها. وإن هذا النوع الجديد من الحركات النسائية هو الذي انبثقت عنه فيما بعد الحركات النسائية التي عملت على تجديد الرؤى والخطابات في الأنشطة النسائية العربية.

١٣- ويكشف تحليل مسارات الحركات النسائية أن نشوءها وتطورها قد ارتبطا بالتحويلات الكبرى التي عرفتھا البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية، والتي أدت إلى تصدع البنى العشائرية، وتفكك الأسرة الممتدة، وتشكل العائلة النووية، وبروز الفرد كمعطى حضاري واجتماعي جديد، وإرساء أطر انتماء جديدة، شكلت مجالات للمشاركة وتحقيق الذات، وهو ما يصطلح عليه "بالمجتمع المدني". كما ارتبطت هذه التحويلات بإرساء قيم العقلانية والحداثة والديمقراطية.

١٤- إن نضوج تنظيمات المجتمع المدني منذ سبعينات القرن الماضي وتطورها عبر العقود، قد حملها مسؤوليات جديدة وفرض عليها الاهتمام بقضايا المجتمع الحيوية (كالتنمية والبيئة ومحاربة الفقر والامية بأنواعها والطفولة والمرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان.. إلخ) حيث عملت على مطالبة الحكومات بالإصلاح والتغيير، وعلى الضغط على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ببنني مطالبها، وعلى إشاعة الوعي بين النخب الاجتماعية والثقافية بضرورة الانخراط الواسع في مسارات الإصلاح والتغيير التي يجب ألا تبقى محصورة بالحكومات أو مسندة للأحزاب والنقابات، خصوصاً وأن تجارب عقود عديدة قد انتهت إلى مسلسل من الإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى تعبئة قطاع واسع من المواطنين المستهدفين بهذه الإصلاحات للمساهمة في هذه الحركة الاجتماعية الجديدة، مستغلة في ذلك الظروف الدولية التي أخذت منذ سبعينات القرن الماضي تهتم بتنظيمات المجتمع المدني والمراهنه عليها لإحداث التغييرات الداخلية.

٢- الحركات النسائية الجديدة

١٥- شهدت الحركات النسائية السابقة - حسب التقرير - منذ منتصف سبعينات القرن الماضي مرحلة تجديد في رؤيتها ومطالبها وممارستها، أدت من جهة إلى تحول نوعي اكتنف الموضوع النسائي فتجاوز الطرحين الجزئي والعاطفي لكي يشمل التحليل العلمي الشامل الذي ارتقى بالموضوع من مجرد مطالب متأثرة إلى تنظيمات مهيكله لها طابعها المؤسسي والقانوني ومصداقيتها الاجتماعية والسياسية، ونقلها المحلي والوطني والإقليمي والدولي، ومتجسدة في حركات نسائية فكرية نخبوية على امتداد العالم العربي، وإن باختلاف في التفاصيل، فأضحت مع ذلك مظهراً من مظاهر التحرك التي يشهدها العالم العربي على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومكوناً من مكونات المجتمع المدني الهادف إلى إنتاج مجتمع جديد يتجاوز السلبات القائمة والموروثة ويتيح ممارسة أشكال جديدة من المواطنة.

١٦- وأدى هذا التجديد من جهة ثانية إلى انتقال هذه الحركات النسائية، وبعد عقود، من حركات فكرية نخبوية إلى حركات نسائية جماهيرية قادرة على تعبئة النساء وخوض النضالات الوطنية والاجتماعية، وصولاً إلى مرحلة الإنجاز التي شهدت تحقيق المطالب الأساسية لتلك الحركات النسائية المتمثلة في إلغاء مظاهر الإجحاف الصارخ على صعيد الأسرة والحياة العامة. كما أدت هذه الحركات النسائية الجماهيرية إلى بروز فئة جديدة من بينها إعادة صياغة الرؤيا والممارسة على أسس نظرية وفكرية جديدة، وفي ضوء الصكوك والمؤتمرات الدولية التي أسفرت عن تبني آليات ومقاربات كان لها الأثر العميق في حث الدول الأعضاء على وضع خطط لتمكين النساء واستنهاض الحركات النسائية.

١٧- هكذا برزت الحركة النسائية الجديدة/النسائية مستفيدة من المعالجات السابقة لموضوع المرأة وقضيتها، حاملة مشروعاً مجتمعياً تبلور حديثاً في سياق ظهور حركات تميزت بخطاب جديد وبمرجعية جريئة، أو مؤسسة لمرجعية تتجاوز فيها القراءة النقدية للتراكبات الثقافية العربية التي تبلورت حول المرأة وتنتج قراءة تحليلية وعلمية لواقع المرأة العربية تهدف إلى بلورة المطالب المؤدية إلى تحريرها من التمييز بكافة مظاهره، وتسليحها بالمؤهلات التي تجعلها ندا للرجل في كافة المجالات.

١٨- وإن هذه الحركة النسائية الثانية، بانفتاحها على تجارب التنظيمات الدولية في هذا الشأن، وبانخراطها في الشبكات النسائية الدولية، وبتبنيها الموانئ الدولية ذات الصلة، قد اكتسبت نجاعة في العمل وقدرة على التأثير في صناع القرار، أدت بالتالي إلى تحقيق إنجازات هامة بالرغم من الصعوبات والتحديات والعراقيل.

١٩- وقد أولى التقرير تحليل الحركات النسائية الثانية أهمية خاصة، فقد شكلت الفئة الطلائعية، وإحدى السمات البارزة في المشهد النسائي الجديد، بتبيان مرجعياته الفكرية وتجلياته المجتمعية والسمات المميزة له، وذلك لتضمنه رؤيا استراتيجية تهدف إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع النساء وتمكينهن من تحقيق المساواة الحقيقية والمواطنة الفعلية.

جيم - الاستنتاجات الأساسية

٢٠- من خلال قراءة متأنية للتقرير يمكن استخلاص الاستنتاجات الأساسية التالية:

(أ) شهدت الحركات النسائية العربية، بعد استرجاع الدول العربية سيادتها الوطنية، تعدداً في تنظيماتها وتنوعاً في أساليب نضالها ووسائل عملها، كما عرفت تحولات عميقة في مضامينها الفكرية، وأشكالها التنظيمية وتركيباتها الاجتماعية وتأثيراتها المجتمعية - وإن كان ذلك بشكل متفاوت من بلد عربي إلى آخر - وذلك خلال الفترة الممتدة من حصول البلدان العربية على استقلالها إلى منتصف سبعينات القرن الماضي. وقد ناضلت من أجل تمتع المرأة بحقوق سياسية متساوية مع الرجل، وإدخال إصلاحات على قوانين الأسرة، وتحقيق المساواة في ميدان العمل؛

(ب) عاشت هذه الحركات النسائية منذ منتصف سبعينات القرن الماضي مرحلة تجديد في رؤيتها ومطالبها وممارستها أدت إلى تحول نوعي ارتقى بالموضوع من مجرد مطالب متناثرة إلى تنظيمات مهيكلة لها طابعها المؤسسي والقانوني ومصداقيتها الاجتماعية والسياسية، وثقلها المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) وقد شهد العالم العربي بعد ذلك تنامي عدد الحركات النسائية التي أصبحت تحتل حيزاً هاماً من المشهد العام الاجتماعي والثقافي والسياسي، وهي حركات متعددة التنظيمات والعلاقات والمرجعيات والاهتمامات. وإن التأكيد على عموميتها وشموليتها لا يلغى الاختلافات الكبيرة بين المناطق العربية، أي المشرق العربي والمغرب العربي والخليج العربي، وبين دول المنطقة العربية الواحدة لجهة زخم هذه الحركات وتجزؤها، وذلك يعزى أساساً إلى التفاوت بين الدول العربية من حيث انخراطها في عصر الحداثة، ومدى استعداد أنظمتها السياسية وتركيباتها الاجتماعية لإيلاء القضية النسائية الأهمية التي تستحقها؛

(د) وترتبط هذه الحركات أشكال متعددة من العلاقات سواء بالحكومات أم بالأحزاب السياسية. فمن التنظيمات الرسمية أو شبه الرسمية، والتنظيمات غير الحكومية من استطاع المحافظة على استقلاليتها عن التوجيه الحكومي واكتسب بذلك مصداقيته من تجذره في المجتمع ومن قدرته على تحريك مكونات المجتمعين السياسي والمدني لتحقيق بعض المطالب، ومن تحالفاته الوطنية والإقليمية والدولية. أضف إليها تنظيمات تابعة للأحزاب السياسية العربية المعترف بها رسمياً، منها من استقل عن هذه الأحزاب وحافظ على طابعه المدني المستقل من دون أن يعني ذلك عدم تبنيه شعارات ومطالب سياسية، غير أنه محكوم بالطابع المدني وليس الحزبي الصرف. وتنبثق في المقابل تنظيمات نسائية معبرة عن حركات سياسية محظورة في هذا البلد العربي أو ذاك لأسباب مختلفة، ومن أهمها التنظيمات الإسلامية؛

(هـ) إن تعدد هذه التنظيمات يبرره اختلاف وتنوع المرجعيات النظرية التي تستند إليها في أنشطتها ومطالبها. كما أنها مرتبطة بالتيارات الفكرية والسياسية التي تعج بها الساحة الثقافية العربية، والتي تتراوح بين المحافظة والتقليد وبين التجديد والتحديث وما بينهما من تداخلات؛

(و) إن معظم هذه التنظيمات تؤكد على "المرجعية الإسلامية" في رؤاها وخطابها، بمعنى أنها لا تهدف إلى استبدالها بمرجعية أخرى تستعمل المطالبة بالمساواة التامة بين الجنسين على نحو ما تفعله الحركات النسائية الغربية، من دون أن يعني ذلك إلغاء هذه المطالبة في العالم العربي، ورفع كافة أشكال التمييز ضد النساء كما نصت على ذلك المواثيق الدولية، شريطة التماس ذلك من مداخل ثقافية عربية إسلامية تستند إلى الاجتهاد المستنير؛

(ز) إن الصعوبات التي تواجه التنظيمات النسائية تختلف من دولة عربية إلى أخرى، باختلاف توجهاتها الفكرية ونوعية مطالبها وما تواجهه من مشاكل في التسيير والتمويل والتناوب على تحمل المسؤوليات القيادية؛

(ح) وقد انتقلت بعض هذه الحركات بعد ذلك من حركات فكرية نخبوية إلى حركات نسائية جماهيرية، قادرة على تعبئة النساء وخوض النضالات الوطنية والاجتماعية، وصولاً إلى مرحلة الإنجاز التي شهدت تحقيق المطالب الأساسية لتلك الحركات النسائية في بعض الدول العربية؛

(ي) وبرزت في صلب بعض هذه الحركات النسائية الجماهيرية فئة جديدة/الحركة النسائية أعادت صياغة الرؤيا والممارسة على أسس نظرية وفكرية جديدة، حاملة خطاباً جديداً ومرجعية جريئة، ورؤيا استراتيجية تهدف إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع النساء وتمكينهن من تحقيق المساواة الحقيقية والمواطنة الفعلية، فتلورت انطلاقاً من ذلك مطالب من شأنها القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٢١- إن الجيل الثاني من الحركات النسائية، بانفتاحه على تجارب التنظيمات الدولية، وانخراطه في الشبكات النسائية الدولية، وتبنيه المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، قد اكتسب نجاعة في العمل وقدرة على التأثير في صناع القرار، وتمكن بالتالي من تحقيق إنجازات هامة بالرغم من الصعوبات والتحديات والعراقيل. فقد عرف نشاط هذه التنظيمات زخماً كبيراً تمثل بوجه خاص في إصدار المجلات والدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم الحملات المتعلقة بقانون الأسرة وقانون العمل والختان والعنف المسلط على النساء وتقديم الاستشارات القانونية والمساعدات الصحية والتدريب، إضافة إلى تشكيل مجموعات للتفاوض مع الحكومات حول الإصلاحات القانونية والخطط والبرامج اللازمة لدعم مكانة المرأة في المجتمع.

٢٢- وتزامن ظهور هذه الحركات مع تنامي التيارات الدينية المتطرفة التي جعلت من مناهضة حقوق المرأة والتصدي للحركات النسائية محور نضالاتها.

٢٣- وتميزت الفترة التي قامت فيها هذه المنظمات بانعقاد المؤتمرات الدولية التي تعاقبت خلال التسعينات من القرن الماضي. وقد كان للاستعدادات والأنشطة المختلفة التي رافقت انعقاد هذه المؤتمرات الأثر الكبير في تطور الحركة النسائية العربية، وبلورة رؤاها واستراتيجياتها النضالية. كما شجعت الحركة المؤيدة لقضايا المرأة على طرح قضايا ومطالب جديدة مثل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومساواتها بالرجل على الصعيدين الخاص والعام، إضافة إلى مسائل أخرى أكثر حساسية مثل الحقوق الإنجابية للمرأة، وجرائم الشرف والعنف المسلط ضد النساء.

٢٤- وتجاوب عدد هام من هذه المنظمات مع القرارات والتوصيات التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية، مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي ستصبح بمثابة المرجعية الفكرية الجديدة لها والأرضية التي سيقوم عليها تحديد جدول أعمالها وأهدافها وأولوياتها. كذلك ساهم النشاط الدولي حول المرأة بقسط وافر في دفع الحركات النسائية إلى إعادة تنظيم صفوفها، وحثها على التحالف والتشبيك.

٢٥- وكان لهذه المؤتمرات الأثر الأوضح في السياسات الحكومية الرسمية، حيث شكلت ضغطاً دولياً أدى إلى الالتزام بحقوق المرأة وتمكينها ودعم مكانتها في المجتمع، ووضع الآليات والسياسات ورسم الخطط والاستراتيجيات لتحقيقها، وإلى تعبئة الموارد المادية والبشرية.

٢٦- وساهم الاهتمام الدولي ببعث الحياة في حركة البحث العلمي والنتاج الفكري حول النساء، بل كان له الأثر العميق والإيجابي في هذا المجال. كما كان للثورة التكنولوجية التي عرفتها وسائل الإعلام والاتصال الأثر الكبير في إحداث تقدم في العمل النسائي، حيث ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تواصل الحركات النسائية وتأسيس الشبكات ونشر المعرفة والوعي والتبليغ بقضايا المرأة، وسمحت بالانفتاح على تجارب المنظمات النسائية في شتى أنحاء العالم، والاستلham من خطابها وجدول أعمالها وأنشطتها.

٢٧- وبذلت غالبية الدول العربية جهوداً ملموسة هدفت إلى تطوير الإطار المؤسسي للنهوض بأوضاع المرأة. فقد عملت على إنشاء هيئات ووضع آليات وطنية أولكت إليها مسؤولية النهوض بالمرأة على مختلف الأصعدة، كما منحتها صلاحيات التخطيط والدعوة لإحراز تقدم في هذا المجال، ورصد خطى هذا التقدم. وقد تم في هذا الإطار اتخاذ تدابير مؤسسية متنوعة.

٢٨- وقد أوكلت إلى تلك الآليات مجموعة من المهام الرئيسية تراوحت بين تنفيذية وتنسيقية واستشارية، كان أبرزها وضع السياسات العامة المتعلقة بشؤون المرأة واقتراح البدائل في حالة وجود تمييز بين الجنسين والمشاركة، إلى جانب التنظيمات النسائية، ورسم خطط التنمية الوطنية وإعداد المخططات والاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بأوضاع المرأة ومتابعة تنفيذها وإنشاء شبكات اتصال وتنظيم اللقاءات الثقافية والبرامج التدريبية وإجراء الدراسات اللازمة ووضع قواعد بيانات مصنفة حسب الجنس لتكون أداة للتخطيط والمتابعة ودمج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية وفي الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

٢٩- لقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في المتابعة والرصد لقياس التقدم المحرز في تطبيق منظور النوع الاجتماعي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في كافة المجالات. كما أنها استطاعت أن تشكل، في بعض الدول، قوة مطلبية وعنصر ضغط وأن تقدم الاقتراحات من أجل تحقيق ذلك.

٣٠- ويمكن تقسيم الحركات النسائية في العالم العربي اليوم إلى ثلاثة تيارات أساسية، تشكل ثلاثة أقطاب واضحة المعالم، وإن كان كل قطب منها لا يشكل جزءاً منفصلاً عن الآخر، بل إنها تتداخل وتتشابك في أكثر من حالة. وهذه التيارات هي: التيار الإصلاحي التمكيني، والتيار النسائي الإسلامي، والتيار النسائي الراديكالي الذي يشكل إحدى السمات البارزة في المشهد النسائي الجديد. وهذا الأخير هو المؤثر والفاعل اجتماعياً، نظراً إلى ما يتسم به من رؤيا جذرية قادرة على تغيير الأوضاع، وإلى ما يقترحه من استراتيجيات مقاومة، ومن أنماط نضالية لتغيير موازين القوى الجنسية والتصدي للإقصاء والتهميش اللذين تتعرض لهما النساء. ولذلك يمكن اعتباره قوة دفع وتغيير نحو تحقيق المساواة الكاملة والمواطنة الفعلية. وتتمثل الخصائص الأساسية المشتركة والسمات المميزة لفكر التنظيمات المكونة لهذه الحركات وأدائها في البعد التقدمي، والاستقلالية، والرؤيا الاستراتيجية، والمرجعية العلمانية والكونية، وأخيراً النخبوية.

٣١- يشدد بعض من هذه الحركات على الطابع العلماني والكوني ويضعه في سلم مبادئه ومقدمة اهتماماته، ومنها من يتمسك بالمبدأ وبالجوهر من غير أن يجاهر به ومن دون أن يرى حرجاً في العودة إلى التراثين الديني والثقافي والاستناد إليهما لإعطاء مزيد من المشروعية لمطالبه.

٣٢- إن حركة نسائية ساعية إلى الفعل في المنطقة العربية قيد التشكل وإن لم تكن متطابقة بالكامل مع المواصفات المستعارة من سياقات تختلف عن سياقات المجتمعات العربية للتعريف بالحركات النسائية. وهذا يعني حتماً أن هذه الحركات لم تأخذ صورتها النهائية بعد وأن ملامحها لم ترسم بأكملها.

٣٣- إن جملة من القيود والعراقيل الاجتماعية والهيكلية ما زالت تمنع انتقال هذه الحركات من مستوى الفكر والممارسة وتحولها إلى قوة دافعة نحو المساواة والديمقراطية. فهي تشكو من العلاقة مع السلطة السياسية وجمهور النساء، ومنظمات التمويل، والمنهج الفوقي في التسيير، وأبوية البنى التنظيمية، وضعف الممارسة الديمقراطية، والتنافس بين القيادات وشخصنة النجاحات والفشل، وما إلى غير ذلك. كما تعاني هذه الحركات من موانع خاصة تتجلى في ضعف تأصيل الخطاب والأيدولوجية النسائية، وتكثيف الأفكار والمرجعيات الوافدة والمستوردة مع محيطها المحدد، والمتمثلة في غياب رؤيا شاملة، تجمع بين الإنطلاقة الذاتية للحركات النسائية والالتصاق بالمجتمع، نتيجة عدة عوامل، منها القصور في الجهد التحليلي النظري الذي يسمح بتدوين الأبوية من الداخل ويساهم في رفع أداء هذه الحركات.

٣٤- إن الأوضاع العامة التي تعمل في سياقها الحركات النسائية العربية هي الأشد تعقيداً وصعوبة مقارنة مع غيرها من الحركات النسائية. فهي تعمل ضمن سياقات موضوعية متشكلة من عوامل عديدة متناقضة أشد ما يكون التناقض لكنها تجتمع كلها على عرقلة تطور الحركات ومنع تفجر طاقاتها المبدعة. فهي تواجه من ناحية حالة من اللامبالاة عند عموم النساء ناتجة عن نقشي الأمية في صفوفهن وانهماكهن في تلبية احتياجاتهن الحياتية في مواجهة تبعات أزمة اقتصادية متفاقمة وهشاشة واقعهن في عملية الإنتاج، وتجاوبه من ناحية أخرى مناخاً سياسياً يضيق فيه مجال تحرك مكونات المجتمع المدني ونشاطها، مما يدفع في نهاية الأمر إلى الانطواء على الذات والعزوف عن الاهتمام بالشأن العام. ولعل ما يزيد أوضاعها صعوبة عملها ضمن قوى سياسية واجتماعية متناقضة أشد التناقض في توجهاتها الفكرية وأهدافها السياسية وأساليب عملها التنظيمية وخاصة فيما يتعلق منها بقضية المرأة. فالحركات النسائية العربية تعمل بالتوازي مع قوى دينية محافظة تتميز باتساع انتشارها وقوة تأثيرها وادعائها تقديم بدائل متكاملة مقارنة بما هو موجود وسائد، وهي تتخذ مواقف خاصة من قضايا المرأة وتقترح حلولاً تنسف مكتسباتها القليلة. وتقابل هذه القوى المحافظة قوى ديمقراطية تتاصر المرأة لكنها مشنتة الصفوف وضعيفة التأثير والانتشار. كما أن الازدواجية الدستورية والقانونية التي تفصل بين حقوق المرأة في المجال العام وحقوقها في المجال الخاص، وكذلك الازدواجية بين التشريعات المدنية وتلك المستمدة من الشريعة الإسلامية بتفسير معاد للمرأة، من شأنها توطيد وضع المرأة الخاضع والمقهور داخل الأسرة، وهو ما يجعل سعي الحركات النسائية لتعبئة النساء واستقطابهن ضمن صفوفها عملية صعبة.

٣٥- إن التحديات التي تواجه التنظيمات النسائية العربية قد جعلت أنشطتها محصورة في بلدان عربية دون أخرى، فإذا نضجت في بعض مناطق المشرق والمغرب العربيين منذ حوالى عقدين، فإنها قد تأخرت في بلدان عربية أخرى عقداً كاملاً، بينما ما زالت بعض الدول تشهد نضال الحركات النسائية في سبيل إقرار بعض من الحقوق التي حققتها المرأة العربية في بلدان أخرى.

ثانياً - قراءة تحليلية نقدية لتقرير "أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥ : تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي"

٣٦- نقوم بداية بقراءة تحليلية نقدية للتقرير. وبعد ذلك نقوم بما يستلزمه استقراء تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي وما أفضى إليه من استنتاجات، باستشراف آفاق المستقبل، بتقديم بعض المقترحات في نطاق التوصيات، التي لا نهدف من خلالها احتكار توجيه الأنشطة النسائية العربية المعاصرة، وإنما نسعى إلى المساهمة - ضمن مساهمات أخرى - في تنشيط التفكير بشؤونها من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.

ألف - قراءة تحليلية نقدية للتقرير

٣٧- بالرغم من أن التقرير قد أعلن عن هويته في عنوانه المركزي "تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي" إلا أنه لم يتقمص صفة المؤرخ المولع بالأحداث والتفاصيل وارتباطاتها بسياقي الزمان والمكان فحسب، بل عمل على تأمل "الواقعة" وتحليلها وإدراجها في سياقها، مع الكشف عن الخلفيات الفكرية التي تحكم في انبثاقها، وعن الأهداف المتوخاة من ورائها، ولذلك انتظمت أجزاء التقرير العامة، وتفاصيله الخاصة في سياقات فكرية مختلفة، ولكنها متكاملة ومتراصة، تراوحت بين التأريخ الزمني والتأطير النظري والإطار التنظيمي والتتبع الدقيق للطموحات بإنجازاتها وإخفاقاتها مع استشراف آفاق المستقبل من خلال هذه السياقات المختلفة.

٣٨- وتسمح القراءة المتأنية للتقرير من منظور ارتباطه بالسياقات المذكورة ببلورة المقولات المركزية التي استند إليها، وأبرزها:

١- الحركات النسائية لها تاريخ

٣٩- لقد أثبتت تفاصيل التقرير بأن الحركات النسائية المعاصرة في العالم العربي ليست وليدة لحظتها، بل إنها تحمل تاريخاً من الكفاح والنضال ومن النجاح والإخفاق في فترة لا تقل عن قرن من الزمان. فقد رصد التقرير البوادر الأولية لانبثاق الموضوع الإنساني منذ فجر النهضة العربية الحديثة، متجلية، على المستوى الفكري، في دعوات المفكرين الإصلاحيين والتتويريين إلى ضرورة إيلاء قضية النساء ما تستحقه من أهمية تمهيداً للإصلاح الاجتماعي المرتقب، وعلى المستوى السياسي، في تبني الأحزاب والشخصيات السياسية القضية نفسها لبحث كافة مكونات المجتمع العربي على التطلع إلى الاستقلال والتغيير، وترسيخ قيم الحرية والكرامة والمساواة، وعلى المستوى العملي، في تدشين الأندية الأولى لتعليم الفتيات. إلا أن العقود الأولى من القرن العشرين قد عرفت منعطفاً جوهرياً مع ولادة طلائع الجمعيات والأندية والملتقيات والتجمعات النسائية المستقلة التي تشير إلى توفر الشروط الموضوعية الناتجة عن الجهود التي بذلت خلال عقود النهضة من أجل قيام حركات نسائية فاعلة وقادرة على التصدي لثقافة المجتمع التقليدية، وصياغة تصورات وخطط كفيلة بانفتاح آفاق جديدة نحو التطوير والتحديث، إلى أن وصلت هذه المسيرة التاريخية إلى قيام حركات نسائية جديدة متسلحة بجرأة كبيرة في طرح تصورات جذرية حول الموضوع النسائي كما سنلاحظ ذلك.

٤٠- وإذا كان التاريخ السابق قد حمل معه كثيراً من مظاهر النجاح، وبعضاً من مظاهر القصور بـدليل المقارنة الموضوعية بين ماضي المرأة في العالم العربي وحاضرها، فإن الواقع يظهر أننا ما زلنا في حاجة إلى تاريخ لاحق لاستكمال الخطوات الهادفة إلى تحقيق المطامح، خصوصاً وأن ما تراكم عبر تاريخ طويل من "الاضطهاد" و"التمييز" و"الإقصاء" لا يمكن تجاوزه في زمن قصير، من دون أن يعني ذلك الاستسلام أمام حركة التاريخ، بل إنه يستدعي إسراع الخطى وحرق المراحل لتحقيق الطموحات وتجاوز العقبات.

٤١- وإن الإنجازات التي رصدها التقرير تشير إلى الجهد الكبير الذي بذل في هذا الصدد، لكنه في الوقت نفسه يضع معالم الجهود المقبلة الرامية إلى إجراء تحولات مرتقبة في موضوع المرأة هذا في سياق التحولات العامة التي يهدف المجتمع العربي عامة إلى إجرائها في العقود المقبلة.

٢- الحركات النسائية باعتبارها ظاهرة اجتماعية

٤٢- ويقتضي هذا الاعتبار التوقف عند المتقابلين النسائي/الاجتماعي والحركات/الظاهرة.

(أ) يفيد التقابل الأول بأن علاقة وثيقة تربط بين الحركات النسائية والحركات الاجتماعية في العالم العربي، بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى. فقد ارتبط انبثاق هذه الحركات منذ نشأتها بحركة اجتماعية واسعة، اتقدت شرارتها الأولى في عصر النهضة العربية الحديثة واستمر بريقها بتواز مع الحركة الاجتماعية العربية الهادفة إلى التحرر من قيود الماضي، والتوق إلى بناء مجتمع جديد تتحقق فيه إنسانية كافة أفراد المجتمع، وتتساوى فيه ظروف العيش الكريم بين مختلف فئاته وطبقاته، وتتوازن فيه العلاقات بين مكوناته المختلفة، وفي مقدمتها العلاقات بين الرجال والنساء؛

(١) ولذلك سعى التقرير إلى إدراج الحركات النسائية في العالم العربي ضمن الحركات الاجتماعية العربية الشاملة، إيماناً منه بأن إحداها تؤدي إلى الأخرى بل تتوقف عليها، ومنقداً في الوقت نفسه كل معالجة لأوضاع النساء العربيات بمعزل عن الأوضاع العامة في المجتمعات العربية، تفادياً للوقوع في التبسيط، والصراعات الجديدة التي تعرقل الحركات أكثر مما تقويها في نطاق الصراع الاجتماعي؛

(٢) وإن عزل الحركات الاجتماعية عن بعضها بصورة غير طبيعية يؤدي في غالب الأحيان عموماً إلى إثارة صراعات جانبية تعرقل جهود التطور من جهة، وتخلق شعوراً بالإحباط لدى ملاحظة بعض ظواهر الفشل المترتبة أساساً على ذلك العزل من جهة ثانية؛

(٣) وإن من يتأمل في تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي يلاحظ حتماً بأن مسيرتها في النجاح والإخفاق، وفي التقدم والتراجع، ترتبط بالسيرة العامة للحركة الاجتماعية نجاحاً وإخفاقاً؛

(ب) أما التقابل الثاني فيفيد النظر إلى الحركة النسائية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تحول نشاط النساء العربيات وحيويتهم إلى "ظاهرة" اجتماعية تشترك فيها كافة الأوطان العربية من المحيط إلى الخليج. ويدل هذا الاشتراك على واقع نسائي متشابه، وعلى الارتهان بماضٍ موحد، وعلى الطموح الجماعي إلى التغيير. ولربما كان "الواقع" و"الماضي" و"المستقبل" في الأقاليم الثلاثة التي أسست لهذا الاشتراك قد هيأ الظروف الموضوعية لانبثاق "الظاهرة".

٤٣- ولا مجال لإنكار الفروقات بين أوضاع الحركات النسائية في الأوطان العربية المختلفة، مثلما تتبع ذلك التقرير في تفاصيله. ولكن الأساس المشترك المؤسس للظاهرة لا يمكن إغفاله خلال التتبع والتحليل، خصوصاً وأن هذه "الفروقات" اصطناعية وليست "طبيعية"، بمعنى أنها ستزول بمجرد تغيير الأوضاع الخاصة بهذه الأوطان أو تعديلها. فالسعي إلى المساهمة في الشأن العام، انتخاباً وترشحاً، والحق في المساواة داخل الأسرة على سبيل المثال هما مطمحيان من طموحات النساء العربيات في كافة الأوطان العربية، ولكن الحواجز الاصطناعية التي تقيهما هذه الدولة أو تلك هي التي تحول دون تحقيق ذلك. ولعل اشتداد عود الحركات النسائية الفردية والجماعية في هذه الأوطان، وتوثيق روابطها بالحركات النسائية العربية والقارية والدولية كقيل بأن يؤمن الدعم الضروري لإزالة هذه الحواجز الاصطناعية.

٣- الحركات النسائية والنضال الفكري

٤٤- بالرغم من أن الحركات النسائية في العالم العربي تمثل قطاعاً من الحركة الاجتماعية العربية الحديثة، وبالرغم من انتظامها في سياق ظاهرة اجتماعية تشمل كافة الأوطان العربية، وإن تفاوتت في العمق والانتساع من وطن إلى آخر بسبب الحواجز الاصطناعية المذكورة سابقاً، فإنها وجدت نفسها في مواجهة مزدوجة، اجتماعية وفكرية، بحكم أن الأوضاع الاجتماعية تؤسس لنفسها قاعدة فكرية تدافع عن واقعها وتبرر سلوكها، وتسعى إلى امتلاك المشروع من خلالها. ولذلك وجدت الحركات النسائية في العالم العربي نفسها مناهضة لواقع اجتماعي قائم من جهة، ومواجهة للأسس الفكرية التي تحكم ذاك الواقع من جهة أخرى، ما يحيل إلى نقاش قديم ومتجدد حول علاقة الفكر بالواقع، وأي منهما يحتل الأولوية في التغيير.

٤٥- وإذا بذلت الحركات النسائية في العالم العربي خلال قرن مضى جهوداً كبيرة في سبيل تغيير الواقع الاجتماعي للنساء العربيات، فإنها لم تبذل الجهد نفسه على الصعيد الفكري، المؤسس لذلك الواقع، وإن حاولت ذلك فهي تجد نفسها في مواجهة تقاليد وثوابت تقدم نفسها باعتبارها "ذات قدسية"، خصوصاً إذا استندت هذه العادات والثوابت إلى تأويل معين لنصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، تقدمه باعتباره من "الشريعة الإسلامية". لذلك أكدت معظم الحركات النسائية العربية على ضرورة الحفاظ على الأساس الإسلامي في تنظيم العلاقات بين الرجال والنساء شريطة تقديم "قراءة مستتيرة" للنصوص الأساسية للإسلام، بينما برزت في رحاب التجاذب الفكري وعلى جانبي "القراءة المستتيرة" دعوتان متعارضتان هما:

(أ) الدعوة إلى التقيد بالتأويل والتفسير التقليديين للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة، وأقصى ما تطالب به هو إدخال تعديلات على الواقع الاجتماعي للنساء من دون الإخلال "بالثوابت"، ولو كان معظمها من قبيل التأويلات البشرية. وقد وجدت هذه الدعوات سنداً في الحركات الإسلامية الجديدة التي استطاعت أن تستأثر بقطاع واسع من الحياة الاجتماعية والفكرية العربية الحديثة؛

(ب) الدعوة إلى التخلي عن الثوابت التي اعتبرت مقدسة، والارتباط بالفكر الإنساني الحديث الذي تبلور في الاتفاقات الدولية، وكرست معظم مبادئه في المناهج والخطط والتوصيات الدولية، وقد ترتب على جراءة هذه الدعوة صراع في القطاع النسائي نفسه فضلاً عن ردود أفعال قطاعات واسعة من المجتمع العربي قيادة وقاعدة.

٤٦- وقد أفاض التقرير في تشخيص هذه الدعوات الثلاث، المستتيرة والتقليدية والجزرية، وفي مناقشة الإنجازات التي يمكن أن تحققها في ضوء تصوراتها الفكرية تلك.

٤- الجمعيات النسائية واحد متعدد

٤٧- بُني التقرير على مجموعتين متجاورتين من الجمعيات النسائية في العالم العربي، الخيرية والمطلبية. وتعمل الأولى على إسداء خدمات مباشرة للنساء خصوصاً ولذوي الحاجات في المجتمع عموماً، وهي نتيجة لذلك تسعى لمعالجة النتائج من دون الاهتمام بالأسباب والعوامل المؤدية إليهما، ولذلك يبدو عملها محدوداً في ظل دوام الأسباب والعوامل المؤدية إلى الحرمان الاجتماعي بمظاهره المختلفة، وتستخدم في أغلب الأحوال واجهة رسمية للاهتمام بالشأن النسائي، وفي مواجهة الجمعيات المطلبية التي تثير الأسباب المؤدية إلى الواقع المتردي للنساء العربيات والمتجلية في التشريعات المنظمة للواقع الاجتماعي النسائي سواء في مجال الأسرة أم التعليم أم التشغيل أم الاقتصاد أم الصحة أم المشاركة في الشأن العام. بيد أن هذه الجمعيات المطلبية، وإن توحدت في أهدافها، فقد توزعت في ولائها بين الجهات الرسمية أو الحزبية، حيث انعكس ذلك على أدائها الذي تمثل في التنافس حيناً وفي الصراع حيناً آخر، مما ساهم في عرقلة نشاطها، وحد من مردوديتها في تحقيق أهدافها. وهذا يتطلب تقديم مقترحات لتجاوز مظاهر هذا القصور، سنعمل على صياغتها في التوصيات اللاحقة.

٥- جدل الداخل والخارج في الحركات النسائية

٤٨- لاحظ التقرير بأن الحركات النسائية في العالم العربي قد عرفت خلال تطورها انفتاحاً على المحيطين العربي والدولي مكنها من التعرف إلى مثيلاتها في المجالين المذكورين فساهم في توحيد الرؤى وتعميقها،

واكتساب خبرات في التخطيط والتنفيذ، واستمداد الدعم الخارجي خلال مواجهة الإكراهات الداخلية، مما أثار جدلاً بين التصورات المحلية والقومية والدولية أدى إلى صياغة مطالب نسائية مشتركة تتجاوز الوطني إلى الكوني/الإنساني.

٤٩- إلا أن كونية المطالب النسائية التي صاغتها الاتفاقيات والتوصيات والمؤتمرات الدولية وما استتبعها من تقارير قد فرض على كثير من الجمعيات النسائية مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية تقادياً لفتح جبهات صراعية جديدة يستغلها الخصوم للتضييق على هذه الجمعيات ولوصمها بالتبعية والعمالة، ما يستلزم ترتيب الأولويات حسب الخصوصيات.

٦- الحركات النسائية بين الطموح والقصور

٥٠- لاحظ التقرير بأن الحركات النسائية في العالم العربي ذات مطامح مشتركة، وإن عبرت عنها بصيغ مختلفة تتجلى في رفع كافة أشكال التمييز ضد النساء، بيد أن عملها لتحقيق هذه المطامح تشوبه مظاهر قصور متعددة أبرزها:

- (أ) تحديد مطالب من دون القدرة على تحقيقها؛
- (ب) الافتقار إلى الكفاءات القيادية الخبيرة بتسيير الجمعيات وقطرها نحو تحقيق أهدافها؛
- (ج) ظهور أنانيات فردية غالباً ما تعصف بالجمعيات النسائية، وتتحرف بها عن تحقيق مشاريعها؛
- (د) غياب الديمقراطية الداخلية في التسيير والتمثيل واتخاذ القرار؛
- (هـ) الافتقار إلى الإمكانيات المادية الضرورية لضمان الاستمرار.

٥١- وإن قامت المنظمات الوطنية والقارية والدولية بتنظيم دورات تدريبية وتقديم المساعدات المادية، فإنها غالباً ما تتوجه إلى العضوات أنفسهن دون غيرهن على مستوى التدريب، وإلى عدم الكفاية أو غياب الترشيح على مستوى المساعدات المادية.

٧- الحركات النسائية بين النخبوية والشعبية

٥٢- استخلص التقرير من خلال مآكبه تطور الحركات النسائية في العالم العربي الطابع النخبوي الذي يهيمن عليها، حيث تتألف عضواتها النشيطات والفئات المستهدفة من تلك الأنشطة من نخبة نسائية متعلمة وإن تنوعت تكويناتها وأصولها الاجتماعية وانتماءاتها الفكرية، إلا أنها لم تستطع أن تتجذر في الفئات النسائية الشعبية التي بقيت معزولة عن الفعل النسائي، مما حولها في كثير من المناسبات إلى قوة مناهضة للحركات النسائية التي تدافع عنها، ولعل استقطاب الحركات الإسلامية المحافظة لقطاع واسع من النساء العربيات، وعزوف غالبية النساء عن المشاركة في الحياة السياسية بممارسة حق الترشيح والانتخاب، بل معاقبة النساء المترشحات بالتصويت للرجال، على غرار ما حصل في الانتخابات الكويتية الأخيرة، لدليل ساطع على الجهد الجبار الذي ينتظر الحركات النسائية في العالم العربي من أجل إيصال خطابها إلى شريحة واسعة من النساء العربيات، واستقطابهن إلى المساهمة في الحركة النسائية المطلوبة التحررية.

باء- إستشراف آفاق المستقبل

٥٣- إن استقراء تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي وما أفضى إليه من استنتاجات يستلزم استشراف آفاق المستقبل انطلاقاً من الاستفادة من دروس التاريخ وعبره، ومن المتغيرات التاريخية التي يتعين مراعاتها في العمل المستقبلي. فإذا قطعت هذه الحركات أشواطاً مهمة في تنظيماتها وأنشطتها وإنجازاتها وبلورة رؤاها وخطاباتها، فإنها في الوقت نفسه مطالبة بين الفينة والأخرى بمراجعة إنجازاتها في المجالات المذكورة. ويمكن في هذا النطاق تقديم بعض المقترحات في نطاق التوصيات الموالية، التي لا نسعى من خلالها إلى احتكار توجيه الأنشطة النسائية العربية المعاصرة، وإنما نسعى إلى المساهمة - ضمن مساهمات أخرى - في تنشيط التفكير فيها سعياً إلى بلوغ الأهداف المنشودة.

(أ) إن الحركات النسائية في العالم العربي مطالبة بإيلاء البعدين الفكري والثقافي الأهمية التي يستحقانها في دعوة الإصلاح والتعبير سعياً إلى تحقيق المساواة الكاملة والتمكين والمشاركة، باعتبارهما القاعدة الصلبة لكل دعوة إصلاحية وتغييرية ولأن الوضع النسائي القائم منوط بهما. فالقضايا المتعلقة بالمرأة في الأوطان العربية وفي العقلية العربية مازالت تثير كثيراً من ردود الأفعال، والعقلية التقليدية والمحافظة ما زالت مهيمنة على العقول بشكل واسع، وهما من أبرز العقبات التي عاقت وتعوق العمل النضالي للحركات النسائية في العالم العربي. وهذا ما يبرر مراوحة الحركات النسائية بين النجاح والإخفاق وبين ضخامة الجهود وضآلة النتائج. لذلك فإن تحرير المرأة العربية من قيودها ليس مسألة تقنية بل هو عملية عميقة ومتشابكة يكمن أساسها في الفكر والثقافة، ولكن ذلك لا يعني انتظار التحولين الفكري والثقافي لتأسيس حركة جديدة، وإنما يعني المراوحة بين المجالين الاجتماعي والثقافي، وهذا الأخير يتعين تلمسه مثلاً في المرافق التالية:

(١) في التعليم: يتعين التنسيق مع فاعليات اجتماعية مختلفة من أجل مراجعة المقررات الدراسية التي مازالت محكومة بعقلية معادية للمرأة ومناهضة لحقوقها؛

(٢) في الإعلام: فالإعلام العربي - وخاصة القنوات الفضائية - يرسخ الأنوار التقليدية للمرأة وينشر شعوراً بخطورة تحررها، ويربط وضعيتها بمرجعية إنسانية؛

(٣) في الأنشطة الثقافية العامة من محاضرات وندوات ونشرات ودراسات ... إلخ لإشاعة خطاب ثقافي جديد يمهد للحركة الاجتماعية ويهيئ سبل تبني شعاراتها؛

(ب) إن الحركات النسائية العربية مطالبة بمراعاة الواقعين الاجتماعي والفكري اللذين تتحرك فيهما، تفادياً لردود الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج معكوسة، خصوصاً وأن التغيير الفكري يحتاج إلى نضال مواز في رفع مستوى التعليم ومحاربة الأمية وضمان الحد الأدنى للعيش الكريم؛

(ج) إن الحداثة والديمقراطية في العلاقات الإنسانية لا تتعارض مع القيم الإسلامية المثالية، ولذلك فإن هذه الحركات مطالبة باستنباط الاجتهادات الفكرية من الواقع الفكري العربي نفسه، ومن التراث الذي يمتد داخله، من دون أن يعني ذلك الانغلاق أمام ما استجد في الفكر الإنساني، وما تقضي به الاتفاقيات الدولية وما أوصت به المؤتمرات الدولية؛

(د) على الحركات النسائية العربية أن تولي العوامل المتسببة بتردي وضع المرأة في العالم العربي الأهمية القصوى، من غير أن تتصل من تقديم خدمات تعالج النتائج المترتبة عليها؛

(هـ) على الحركات النسائية العربية أن تجهد لكي تستقل عن الأجهزة الرسمية والهيئات الحزبية لتتمكن من التحرك نحو الأهداف باستقلال عن التوجيهات الرسمية والسياسية وعن التكتلات الحزبية، من دون أن يعني ذلك مواجهة هذه الأجهزة والهيئات، بل سيستلزم الأمر التنسيق معها بما يضمن الاستقلالية في بلورة المطالب والخطط واتخاذ القرارات؛

(و) على الحركات النسائية العربية بذل الجهد من أجل توثيق العلاقة بينها وبين الجمعيات المحلية منها والعربية في نطاق تكتلات متوافقة على أرضية مشتركة، وتجنب كافة التبريرات التي تؤدي إلى التنافس والصراع؛

(ز) يتعين على الحركات النسائية العربية - وخاصة الحداثية منها - إذا أرادت القيام بالوظيفتين المذكورتين أعلاه بطريقة ناجحة، تجاوز انشقاقاتها واختلافاتها الناتجة إما عن انتماءاتها المباشرة أو غير المباشرة للأحزاب السياسية، وإما عن تباينات فكرية لا تحل بالضرورة الصدارة في المرحلة الحالية أمام التناقضات الأساسية المطروحة؛

(ح) يتعين على الحركات النسائية العربية التي ترفع شعارات التحديث والديمقراطية أن تمارس التحديث والديمقراطية أولاً في التنظيم والعلاقات، وأن تتجاوز مشاكل التنظيم والتسيير التي عاقت وتعوق معظمها وتفقد قيمتها أمام المستهدفات، بل والتي دفعت بعض النشيطات إلى الاعتزال؛

(ط) يتعين على معظم الحركات النسائية العربية أن تحسم الجدل القائم في صفوفها حول مجموعة من الأطروحات والمناظرات القيمية والمرجعية كالخصوصية والعالمية (الديمقراطية/حقوق الإنسان/حقوق المرأة) والأصالة والمعاصرة والاجتهاد والعلمانية، وغيرها من المسائل التي تعارضت وانقسمت حولها معظم الجمعيات النسائية في عديد من الدول العربية، حتى تخرج من الأزمة الإيديولوجية التي تعاني منها، ويتمكن من صياغة رؤى واستراتيجيات يمكن أن تدعم هويتها؛

(ي) يتعين على الحركات النسائية العربية، ربط علاقتها بالمنظمات الدولية وقرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها أو واكبتها، بواسطة معطيات محلية وتاريخية، وذلك حتى تبعد عنها أولاً تهمة العمالة للأجنبي، والسعي لتذويب الخصوصية ومناهضة القيم المحلية.. إلخ وثانياً حتى تبرز مواطن الانسجام والتكامل بين المقررات الدولية والمطالب الداخلية والتطورات التاريخية التي عرفها التاريخ العربي الإسلامي؛

(ك) إن العقبة الرئيسية التي اعترضت وما تزال تعترض كافة المتدخلين في الشأن النسائي، بما في ذلك الحركات النسائية العربية، هي قوانين الأحوال الشخصية التي تعتبر قاعدة أي إصلاح مرتقب. وإذا ناضلت النساء بصيغ متعددة في سبيل تعديلها، فإنها ما زالت تراوح مكانها في معظم الدول العربية، خصوصاً وأن دعاة الحفاظ على الوضع القائم يتحصنون بالحركات الإسلامية الجديدة، مما يستدعي إيلاء هذه القوانين الأهمية المركزية ضمن نشاط الحركات النسائية في العالم العربي بالبحث عن أرضية جديدة تستند

إلى قراءة مستتيرة للإسلام، وإلى المواثيق والتوصيات الدولية ذات الصلة، مع ضرورة إدراج ذلك في سياق حركة فكرية نشيطة وواضحة باعتبارها الأرضية الضرورية لكل تغيير.

جيم - الخلاصة

٥٤- إن إزالة التفاوت السائد بين المرأة والرجل في جميع الميادين وإرساء دعائم المساواة الكاملة في الفرص بينهما وتهيئة بيئة تمكينية تساهم في بناء قدرات الجنسين لتزدهر إمكانياتهما المنتجة والمبدعة ازدهاراً كاملاً هي المحاور الأساسية التي تسعى الحركات النسائية إلى تعبئة النساء حولها والنضال من أجل بلوغها. وإن النجاحات التي تحقّقها على هذا الدرب هي الكفيلة بالارتقاء بها إلى مصاف الحركات الاجتماعية.

٥٥- إن تحرر المرأة العربية رهن بالتحرر الاجتماعي العام مثلما هو مشروط بالمناخ الفكري السائد، ولذلك فإن نضال الحركات النسائية في العالم العربي لن يحقق أهدافه إذا بقي فعلاً معزولاً، بل لا بد له من الانخراط في التحرك الجديد الذي تشهده المجتمعات العربية سياسياً واجتماعياً وفكرياً، كما أن أداءها لن يستقيم إلا في مناخ ديمقراطي. ولذلك فإن المطالب الديمقراطية تمثل جزءاً أصيلاً من المطالب النسائية مثلما هي الضمان الرئيسي لنجاعة هذه الحركات وفعاليتها. ثم إن المطالب الديمقراطية يجب أن تتحول إلى ممارسة ديمقراطية، حيث أن كثيراً من تنظيمات المجتمع المدني العربية، وضمنها الحركات النسائية، تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية.

٥٦- إن التحديات الموضوعية التي تواجهها الحركات النسائية لا تفعل فعلها الحقيقي إلا من خلال تضافرها مع النواقص الذاتية التي تشوب هذه الحركات من جوانب عديدة، من رؤيا، وخطاب، وأهداف، وخطط عملية. وهي بدورها تشكل تحديات جمة يتعين على هذه الحركات رفعها حتى تستطيع التأثير في الواقع بقدر أكبر من الفعالية.